الدروس المستفادة من عدوان ١٩٥٦ على الصراع العربى الإسرائيلى

د. محمد نصر مهنا

تناقش ورقة البحث من خلال استخدام المنهج الاستقرائى الذى يعتمد على أسلوب الملاحظة وتتبع الأحداث وتسجيل الوقائع وتحليلها بغية الوصول إلى الهدف المتوخى من ورائه وهو تقييم أهم أحداث العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ وتطوراته اللاحقة. وليس من أغراض ورقة البحث هذه دراسة الآثار التى خلفتها الهزيمة التى نزلت بمصر عسكريا أو النجاح الدبلوماسى الذى حققته مصر سياسياً، ولكن المتغير المستقل هو تداعى أحداث عدوان ١٩٥٦ على الصراع العربى الإسرائيلى حيث إذا كان هناك من خرج رابحاً من هذه الحرب فهما مصر وإسرائيل غير أن مكاسب هذه الأخيرة كانت أعظم شأناً بالرغم من اضطرار قواتها إلى الانسحاب يوم ٥ مارس عام ١٩٥٧ خلف حدود اتفاقيات الهدنة، وحصول الإسرائيليين على مكاسب إقليمية تجسدت فى بعض المزايا الدائمة مثل فرصة استخدام خليج العقبة بعد أن كان محظوراً عليها بموجب بنود اتفاقيات الهدنة المصرية الإسرائيلية عام ١٩٤٩، لكن إسرائيل مع ذلك قد أخفقت فى نيل حرية المرور لسفن الشحن عبر السويس، كما فشلت فى إزاحة عبد الناصر الذى شهد نفوذه لدى الرأى العام العربى تصاعداً كبيراً بعد العدوان الثنائى، وهو ما أشارت إليه الجارديان البريطانية فى العديد من المقالات التى نشرتها بمناسبة مرور خمسين عاماً على الأحداث. كذلك فقد هدم الإسرائيليون نظام الجيش المصرى وأتلفوا جانبا كبيرا من أحدث ما لديه من معدات، وأثبتوا بذلك أن الجيش الإسرائيلى قادر على هزيمة أى جيش عربى. ويعيد هذا للأذهان

النتائج المباشرة لنكبة عام ١٩٤٨ على صعيد الصراع العربى الإسرائيلى وأن العرب قد كرروا نفس الأسلوب السياسى والعسكرى فى هذه الفترة وذلك على النحو الآتى فيما يتعلق بالسياسات العربية:

أولاً: على الجانب المصرى:-

أن العرب الفلسطينيين -على الرغم من معداتهم وتدريبهم وتنظيماتهم البدائية- قد أقنعوا الحكومات العربية أنه تكفى قوة منظمة صغيرة لتدمير إسرائيل وهم لذلك أوكلوا المهمة للملك عبد الله الذى استغنى عن نصيحة بريطانيا، والتى كانت تعلم أكثر منه وهو لذلك كان يجارى زملاءه فى الجامعة العربية على حين أنه كان على اتصال بالجانب اليهودى – وذلك بهدف استرداد الأجزاء المخصصة للعرب من فلسطين طبقاً لخطة التقسيم، وفى حالة عدم الموافقة على مشروع التقسيم المعدل مما اتضح من القرار المفاجئ للملك فاروق ضد نصيحة حكومته وذلك بإرسال القوات إلى فلسطين.

وعموماً فإن موقف الملك فاروق يحتاج إلى وقفة خاصة لتحليله: فلقد وصلت مشكلة فلسطين إلى تفاقمها عندما قررت بريطانيا انهاء انتدابها على فلسطين يوم ١٥ مايو ١٩٤٨، وقد كان النقراشى رئيس الحكومة مصراً على ألا يلجأ إلى القوة المسلحة حتى لا يدفع الجيش المصرى إلى حيث تكون القوات البريطانية المرابطة فى منطقة قناة السويس وراء ظهره وقد ظل النقراشى على هذا الموقف حتى يوم ١١ مايو ١٩٤٨، ولكن بين عشية وضحاها تغير هذا الرأى[١] فجأة وطلب من رئيس مجلس الشيوخ فى ١٢ مايو عقد البرلمان فى جلسة سريعة لطلب دخول القوات المسلحة أرض فلسطين، وعرض على البرلمان بيانات غير دقيقة أدت به إلى الموافقة على

إعلان الحرب.

وقد رأى الملك فاروق فى المشكلة الفلسطينية ما يمكنه من استرداد بعض سمعته التى كانت قد انهارت فى العامين السابقين، وأن يدعم بدخول الحرب هيبته ومن ناحية أخرى يهدئ من الفوران الشعبى للرأى العام المصرى، وقد أمر الملك فاروق وزير الدفاع محمد حيدر كى يأمر الجيش المصرى باجتياز الحدود، وتحرك الجيش المصرى بالفعل دون علم رئيس الوزراء ومن غير انتظار لقرار البرلمان أو مجلس الوزراء.

وكان الملك قد ذكر فى ١١ مايو لمراسل اليونايتيد برس أنه خرج عن حدود وظيفته الدستورية التى تلزمه بألا يعمل إلا بواسطة الحكومة، وأضاف أنه سيمد الأخوان العرب بكل مساعدة عسكرية ومالية واقتصادية وأنه لن يقبل أن تقوم دولة صهيونية على مقربة من حدود مصر وأنه لابد من استعمال القوة.[٢]

وبدأت الحرب بحماس ملحوظ ولكنها خلال شهور قليلة انتهت بالهزيمة وكان الرأى العام المصرى -كما يذكر[٣] جون مارلو- قد أبقى جاهلاً بتطورات الحرب وتسربت إليه أخبار الهزيمة تدريجيا كما يتسرب بالتدريج خبر موت أحد الوالدين إلى طفل صغير حساس.

وعموماً فقد مر النظام المصرى كله بفترة كان فيها على وشك الانهيار، وقد استغلت الحكومة المصرية موجة الحماس لدى الرأى العام المصرى وفرضت الأحكام العرفية لتفرض حكم الحديد والصمت على الأحرار جميعاً من كافة الاتجاهات السياسية وأعلنت بغير تكتم زعمها إنشاء معتقل فى جزء من ثكنات[٤] العباسية، وفرضت الرقابة على الصحف واستخدمت سلاحاً ضد المعارضة وشملت ما لا يتصل بأمن الجيش وعلى ما شكى منه فؤاد سراج الدين – حزب الوفد – فى مجلس الشيوخ.

كذلك فقد قويت شوكة الأخوان المسلمين لاعتبارهم الحرب دينية، ويذكر أحمد حسين[٥] أن معركة فلسطين أمدتهم بفرصة ذهبية لحشد السلاح والتمرن على استعماله من أجل فلسطين وأنهم جمعوا كميات الأسلحة تحت ستار تجهيز المتطوعين إلى فلسطين وهم يعدونها لإحداث انقلاب بالقوة فى مصر، وقد قررت الحكومة المصرية حل جماعة الأخوان المسلمين فى ٨ ديسمبر عندما استشعرت نشاطهم الإرهابى وذلك على حد قول البعض.[٦] وكان نشاطهم قد بدأ قبل الحرب وفي أثنائها وبعدها حيث قتلوا أحمد الخازندار رئيس محكمة الجنايات فى مارس ١٩٤٨ وألقوا المتفجرات على محلات اليهود فى القاهرة – شيكوريل وأركو فى يوليو ١٩٤٨ – وبنزايون وجاتينيو فى أغسطس، وشركة الإعلانات الشرقية فى نوفمبر ١٩٤٨، واغتيال حكمدار القاهرة فى ديسمبر ١٩٤٨. وقد ردت جماعة الأخوان على ذلك باغتيال رئيس الحكومة محمود فهمى النقراشى فى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ ثم محاولة نسف دار محكمة الاستئناف فى ١٣ يناير ١٩٤٩، ومع ازدياد العنف دبر الملك فاروق والحكومة اغتيال حسن البنا فى ١٢ فبراير ١٩٤٩.

وكانت أعمال العنف السياسي قد تصاعدت أثناء الحرب وخاصة بعد قتل النقراشى الأمر الذي دفع حكومة إبراهيم عبد الهادى إلى الضغط على الحريات والاعتقال والتعذيب وممارسة سائر أنواع الإرهاب والتخويف لجميع التيارات الثورية والوطنية المعارضة. ويصف لاكويتر[٧] ذلك أصدق وصف قائلا: "إن حرب فلسطين شاهدت بداية معسكرات التعذيب المصرية".

ولما كانت وزارة إبراهيم عبد الهادى قد وقعت أسيرة الخوف[٨] فقد وقعت بالتالي فى أغلاط كانت عدواناً شنيعاً على الحريات والحقوق وعلى الدستور وسيادته. ومن هنا ساد الرأى العام المصرى إحساس بالتوجس من المستقبل وبدأت مصر تعيش على فوهة بركان إذ كانت حرب فلسطين

احتكاماً للسلاح فى صراع سياسى رسم للحركة السياسية المصرية طريقها واضحاً. وساد مبدأ السلاح منذ ذلك الحين محل مؤسسات الدستور وبالتالى فقد حل الصراع بواسطة العنف والسلاح وتكميم أفواه المصريين محل الصراع من خلال المؤسسات الدستورية ولا غرابة والأمر كذلك أن يحل العنف الاجتماعى محل الصراع السلمى.

ثانياً: الحكومات العربية:-

حذت الحكومات العربية الأخرى حذو مصر فاتبعت نفس الأسلوب واستخدمت خطة عمل مشتركة تهدف لتدمير إسرائيل أو تحصرها فى أضيق نطاق، وظلت الحكومات العربية تحت تأثير أن هذه المهمة يمكن إنجازها بقوات صغيرة، وقد جاء قرار الاشتراك فى الحرب ليكون أكثر من دالة على شكوكهم المتبادلة والتى كانت فى غير محلها كما ثبت بعد ذلك بالإضافة إلى عدم تقدير المتطلبات العسكرية الضرورية وهذا يرجع إلى عدم تقدير العرب لحقيقة القوى الإسرائيلية والذى استمر حتى العدوان الثلاثى ودور إسرائيل فيه، إذ كانوا يعتقدون أن قوات اليهود فى فلسطين التى أرادوا غزوها فى إبريل ١٩٤٨ هي كل قواتهم. وفى الحقيقة كان زعماؤهم قد جمعوا كميات هائلة من الأسلحة والمعدات على السفن ومن موانى أجنبية كانت مستعدة للتحرك بمجرد توقف السلطة البريطانية فى فلسطين وقد لوحظ أن هذه القوات كانت تتزايد بمعدل سريع من أسبوع لآخر.

ومن الحقائق التى لا يعرفها الكثيرون أنه عند بداية الحرب، فإننا نجد أن اليهود الذين كان يبلغ عددهم حوالى ٧٠٠ ألف كان لهم عدداً معباً أزيد عما هو معباً لدى الدول العربية والذين يبلغ عددهم ٤٠ مرة مثل إسرائيل. ومع ذلك كان لدى العرب فرصة لكسب الحرب في الأسابيع القليلة الأولى عندما

كانت القوات الإسرائيلية غير جيدة التنظيم ولم تكن قد استوعبت بعد كل المعدات التى حصلت عليها.

ثالثاً: اللاجئون الفلسطينيون:-

ولم تكن حرب فلسطين كالحروب العادية، أى اختباراً حراً للقوة ولكنها كانت تتخللها الهدنة وإيقاف النار الذى يفرض عليها من الخارج. ومن الناحية الرسمية أستمرت الحرب ثمانية شهور منذ بدء الغزو حتى طلبت مصر الهدنة، ويلاحظ أن القتال الفعلى حدث خلال ربع هذا الوقت وعلى أربع فترات تغطى كل مدة الحرب.

ومن خلال التنازلات فى الأمم المتحدة عقب ذلك – اكتشف العرب حقيقة جديدة كانت موجهاً لموقفهم بعد ذلك وهى الموافقة الضمنية من جانب الطرف الأقوى فى الحرب وقدراته على استئنافها، ومن ثم يستطيع أن يفرض ضرراً أكبر على الطرف الآخر، وبالتالى اكتشفت الحكومات العربية فى ذلك الوقت أنها سوف تكسب القليل وتخسر الكثير إذا عقدت سلاماً مع إسرائيل.

كذلك تضمنت[٩] الحرب تعديلاً بعيد المدى لخطة التقسيم الخاصة بالأمم المتحدة، وفشلت الدولة العربية التى تصورتها هذه الخطة فى الظهور وقسمت الأرض المخصصة لها بواسطة إسرائيل والأردن ومصر، طبقاً لاتفاقيات الهدنة وحصلت إسرائيل على النصيب الأكبر وهو ما يصل إلى ٢٥٠٠ ميل مربع وهو ما أضافته إلى الـ ٥٦٠٠ ميل مربع التى منحتها إياها خطة التقسيم.

كذلك تضمنت الحرب أيضاً تعديلاً كبيراً فى السكان، فلقد أزيح ما يزيد على ٧٠٠ ألف فلسطينى عربى – كانوا يعيشون فى المنطقة – خلال

القتال قبل وبعد ١٥ مايو ١٩٤٨ – وانتهى وضعهم إلى أن أصبحوا لاجئين موزعين كالآتى: ٦٠% فى الأردن – ٢٠% فى قطاع غزة – ٢٠% فى سوريا ولبنان أصبحوا جميعاً من اللاجئين وجاء قرار الأمم المتحدة فى ١١ ديسمبر ١٩٤٨ لينص على أن من يريد منهم العودة ويعيش فى سلام مع جيرانه يجب أن يسمح له بذلك ونشأ جدال كبير عندما ترك اللاجئون الفلسطينيون أرضهم للسيطرة اليهودية تحت تهديد القوة.

رابعاً: الهدنة وما بعدها:-

إن النتيجة الثالثة لحرب ١٩٤٨ هى بلورة[١٠] التفرق العربى حتى فى مواجهة عدو مشترك Crystallization of Arab Disunity فكانت هذه التفرقة كامنة وموجودة بسبب اختلاف الأهداف للدول العربية فالأردن تؤيده العراق أراد التدخل عسكرياً كى يؤمن لنفسه أجزاء من فلسطين التى خصصت للدولة العربية حسب خطة التقسيم على حين أن مصر تؤيدها السعودية أرادت أن تعوق خطة الأردن–العراق بإلغاء التقسيم كلية وضمان أكبر قدر من الأرض لدولة عربية فلسطينية "عملية".[١١]

وقد بدأت هذه الاختلافات تتضح عندما تحدد التقدم العسكرى العربى ثم أراد الملك عبد الله وقف القتال والاستيلاء على ما وصل إليه على حين أن مصر أرادت الاستمرار فى الحرب على أمل تحقيق هدفها.

وعندما أدت المفاوضات إلى خسائر فى جيش الملك عبد الله، قرر أن يبقى خارج الحلبة فى الجولة القائمة تاركاً القوات المصرية تنهزم وتطرد من النقب وفى النهاية دخل القتال إلى الأرض المكشوفة على حين ألحق الأردن رسمياً به الأرض التى تحت سيطرته وأقامت مصر حكومة عربية فلسطينية فى غزة.

ومما هو جدير بالملاحظة أنه فى أثناء فترة سريان الهدنة اجتمع أهم المسئولين المصريين فى عمان عند الملك عبد الله. وقد روى الملك عبد الله قصة هذا الاجتماع قائلاً: "أراد النقراشى باشا رئيس الوزراء المصرى أن يناقش موضوع الحكومة العربية لسائر فلسطين – حكومة عموم فلسطين – فرد عليه الملك أنه قد يبدو أكثر إلحاحاً أن تتجه الدراسة إلى الأوضاع العسكرية، فقال النقراشى إن الأوضاع العسكرية لا تثير أى قلق لأن الجيش المصرى ثابت فى مواقعه جميعاً. وإذ سأله الملك عبد الله هل لديه علم بأن بئر سبع قد سقطت وأن الفالوجة محاصرة، عندئذ ثار النقراشى وذهب يتهم الدول العربية الأخرى بأنها قد تخلت عن مصر. وهنا رد السوريون واللبنانيون والعراقيون قائلين إنه لم يعد فى استطاعتهم فعل شيء، إذ أن الهدنة كانت قد أعلنت، ولكنهم سوف يحرصون على التدخل فى المرة القادمة ووعد جميل مردم بك بأنه إذا ما حدث ذلك يوماً فإن الجيش السورى سوف يحتل الناصرة وصفد".

وهذه المواقف من المسئولين العرب كانت بدون شك لحماية كرامتهم وضرورة لبقائهم السياسى، فبعد أن أثاروا شعوبهم إلى درجة كبيرة من الحماس من أجل المشكلة الفلسطينية ولقنوهم بتصريحات متوقعة للانتصارات وأخفوا عنهم التدهور فى الموقف العسكرى بقدر ما استطاعوا فإنهم لم يستطيعوا عقد سلام دون أن يضعوا أنفسهم فى موقف حرج لأن السلام يعنى حين ذلك إما تنازل عن معظم فلسطين لليهود بعد حرب حوربت لمنع هذا الظلم، وإما أن يعنى السلام اعترافها بالهزيمة وهو ما يمكن أن يعزى إلى سوء إدارة الحرب المزرى من جانب الحكومات العربية.

وقد نتج عن ذلك أيضاً أن إسرائيل كانت تأخذ بحرص وحذر تصريحات الزعماء العرب واعتبرتها خطة موضوعة لتدميرهم، ومن ثم تعاملوا معها

على هذا الأساس. ومن هذه التصريحات ما أعلنه عزام باشا الأمين العام لجامعة الدول العربية حينئذ فى مقابلة صحفية قائلاً:(١٢) "إننا نمتلك سلاحاً سرياً نستطيع أن نستخدمه أفضل من المدافع الأوتوماتيكية وهو الزمن، فطالما أن الحرب لم تنته فليس هناك منتصر أو منهزم، وإذا اعترفنا بوجود إسرائيل فسوف نعترف بأننا هزمنا". وهكذا أغرقت(١٣) الحكومات العربية شعوبها فى آمال غير معقولة لتحقيق مستقبل لا يمكن التنبؤ به.

خامساً: فشل السياسة البريطانية:-

حطمت حرب فلسطين كل إمكانية أمام السياسية البريطانية لرسم استراتيجية للشرق الأوسط تعتمد على التعاون مع جامعة الدول العربية،(١٤) والحاصل أن الجامعة العربية قد شلت نتيجة للحرب، كما أن موقف الاتحاد السوفيتى كان غير متعاون مع العرب فى قضيتهم، وقد كشف وجه الولايات المتحدة الأمريكية ضد العرب الأمر الذى ساعد على تعميق الشعور بوجوب سياسة محايدة إزاء صراعات الدول الكبرى، كذلك أكدت النكبة "بلقنة" الشرق الأوسط.

والخلاصة أن نكبة فلسطين تركت أثراً عميقاً لدى الرأى العام بأكمله – بل إن أى قدر من الرعاية لا يمكن أن يخفى ما عانته الشعوب العربية من خزى الهزيمة كما أكدت الهزيمة للثوريين فى مصر أن قيادة البلاد يجب أن يطاح بها بعد أن عاد الجيش المصرى باقتناع عميق بأن قادته قد غدروا به، ويذكر لاكوتير أن النتيجة المباشرة والعميقة كانت تفكك الدولة وجميع تنظيماتها ولم يبق إلا الإطار العام، ولم تمر مصر بفترة أقسى من تلك الفترة فى أعقاب النكبة نتيجة لما عاناه الجيش المصرى من الانهيار والتدهور فضلاً عن أن الحملة الصهيونية ضد مصر قد بلغت أوجها فى صحافة العالم وذلك بالإضافة إلى تشريد الإخوان المسلمين وتدهور الحالة الاقتصادية فى

البلاد.(١٥)

ما بعد العدوان الثلاثى:-

اقتصرت المشكلة الفلسطينية والصراع العربى الإسرائيلى على وجه الخصوص بعد العدوان الثلاثى على استخدام أساليب الحرب الباردة وأخذت القرارات والتوصيات تتوالى عاما بعد آخر أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة تدعو الطرفين فى قليل أو كثير من الإلحاح إلى تسوية ما بينهما بالطرق السلمية وإلى إيجاد حل ملائم لمصير اللاجئين الفلسطينيين على أسس من القرارات السابقة. وقد توالت الأحداث حتى عشية عدوان يونيو ١٩٦٧ كى توضح الفشل فى السياسات العربية تجاه إسرائيل على النحو الآتى:-

أولاً: أخذت إسرائيل حتى عام ١٩٥٧ -على ضوء النتائج السياسية للتواطؤ الثلاثى البريطانى الفرنسى الإسرائيلى- تركز سياستها الخارجة لخدمة أمنها عن طريق الحصول على أحدث الأسلحة والمعدات اللازمة لتطوير جيشها وفقا للدروس العسكرية المستفادة وأيضا لكسب ضمانات أمن جديدة من الدول الغربية عموما والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص لحماية "حدودها" وأخذ الضمانات الأمريكية خاصة لتحقيق هذا الهدف وعرضت الثمن على الولايات المتحدة من خلال القيام بتوسيع الموانى والمطارات الإسرائيلية لاستعمالها كقواعد عسكرية للولايات المتحدة فى حالات الطوارئ.(١٦)

وفى حديث لشيمون بيريز وزير الدفاع فى ذلك الوقت مع المسئولين البريطانيين فى أعقاب ظهور مشروع أيزنهاور أكد أن وجود إسرائيل يشكل حاجزاً ضد "انتشار الشيوعية" ليس فى الشرق الأوسط فحسب بل فى إفريقيا أيضا وأن تقوية إسرائيل بالتالى إنما هو ضمان لاستقلال كثير من شعوب

المنطقة. وقد شهدت هذه الفترة بداية انطلاق الجهود الإسرائيلية للتغلغل فى الدول حديثة الاستقلال فى آسيا وإفريقيا فى تقديم المعونات الفنية والعسكرية لها.(١٧)

وقد شَكَّلَ الاعتماد على القوة العسكرية الاتجاه الأساسى بحيث أكدت وقائع عدوان ١٩٥٦ أن احتلال قطاع غزة كان هدفا عسكريا إسرائيليا قائما بحد ذاته وللخلاص منه كلسان ممتد إلى داخل الأراضى المحتلة يصلح منطلقا لهجوم مصرى مسلح ضد إسرائيل إضافة إلى كونه قاعدة آمنة.

ولم تكن قدرة "إسرائيل" على تحديد مخططاتها المتعلقة بمستقبل قطاع غزة محكومة برغباتها أو بطبيعة ميزان القوى بينها وبين مصر فقط، فقد كان هناك ظرف دولى عام شكل إطاراً استراتيجياً لم يكن من السهل على الأطراف المتورطة مباشرة فى الصراع تجاوزه، وتوج هذا الظرف بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذى دعا إسرائيل إلى سحب جميع قواتها فورا إلى ما وراء خطوط الهدنة بين مصر وإسرائيل فى فبراير ١٩٤٩.(١٨)

ويمكن ملاحظة الرغبة الإسرائيلية – وقتئذ – للعمل بجدية لتدويل قطاع غزة حتى تضمن عدم عودة الإدارة المصرية آلياً وسير الحوادث فى الفترة السابقة لانسحاب إسرائيل من القطاع مليئة بالمحاولات الدامية لتمرير هذه السياسة بدءاً بصدور قرار الأمم المتحدة بتشكيل قوات الطوارئ الدولية. وهنا أصدرت الحكومة المصرية بيانا أعلنت فيه أن غزة ليست خاضعة لنظام الوصاية حتى توضع تحت إدارة الأمم المتحدة حيث أعلن همرشلد – سكرتير عام الأمم المتحدة – هو الآخر أن قوات الطوارئ لا تتمتع بصفة سياسية بل يقتصر دورها على حل المشكلات العاجلة. غير أن الحكومة الإسرائيلية رفضت رفضا كليا عودة الإدارة المدنية والعسكرية إلى قطاع غزة(١٩) وكانت إسرائيل أكثر ردعا وأشد حسما كى تخل بالتوزان العسكرى

والاستراتيجى مع العالم العربى – وهو ما تحقق فيما بعد وحتى الوقت الحاضر – بمعنى امتلاك أسلحة "الردع"، وساعدها على ذلك التفرق والانقسام العربى الأمر الذى ساعد في تبنى إسرائيل لاستراتيجية الحرب الشاملة أيضا كبديل وحيد لسياسة الردع إذا ما تعرضت للفشل.

ثانياً: كان انتهاج سياسة الحياد التى اتبعتها بعض الدول العربية فى هذه الفترة تعنى بالنسبة للغرب "اعتناق الشيوعية" وهو الأمر الذى صاعد من تدخل الغرب فى الشؤون العربية. وقد ظلت كل من سوريا ومصر بصفة خاصة تنتهجان خط الحياد، وقد نجحت هذه السياسة فى استقطاب الرأى العام العربى.. وقد قلقت الولايات المتحدة من الحكم فى سوريا كونها دولة خاضعة لموسكو، ولم يدرك الأمريكيون أن السوفييت فى غنى عن إرباكهم بدولة سوفيتية فى المنطقة؛ بعكس الحال فى مصر حيث لم يقطع عبد الناصر اتصالاته مع الولايات المتحدة.[٢٠]

وبالرغم من الموقف المصرى فإن التدخل الأمريكى فى الشؤون العربية منذ عام ١٩٥٧ على أساس أن كلا من الاتحاد السوفيتى ومصر أصبحتا حاميا لسوريا فى مواجهة العداء الغربى لها. وقد ظهر كل من الاتحاد السوفييتى ومصر كأنهما بطلان ليس بالنسبة لسوريا فحسب بل وبالنسبة للرأى العام العربى.

وعلى الصعيد العربى جرى توقيع اتفاقية التضامن العربى فى[٢١] يناير ١٩٥٧ حيث تعهدت بمقتضاها كل من سوريا ومصر والسعودية بدفع مبلغ ١٢ مليون جنيها مصريا لدعم الأردن بدلا من الإعانة البريطانية ودخول قوات عسكرية عربية سورية وسعودية وعراقية للأردن[٢٢] بعد العدوان الثلاثى على مصر. وارتبط بذلك إجراء بعض التعديلات على الجيش الأردنى لربطه بالقضية الوطنية والعربية ولم يحقق العدوان لإسرائيل الهدف

الاستراتيجى الذى أرادته ألا وهو المفاوضات المباشرة مع مصر، ولكنها بالمقابل حققت الأهداف المباشرة للعدوان – وهو توقف نشاط الفدائيين ومرور البواخر الملاحة الإسرائيلية فى خليج العقبة وهما مكسبان لهما آثارهما السياسية الضارة على القضية الفلسطينية عموما وقطاع غزة على وجه الخصوص – وأخذ هذان الإنجازان شكلا من أشكال سياسة الأمر الواقع الذى لم يكتسب الصيغة الشرعية وإبقاء باب الصراع مفتوحا.

ثالثاً: رفض عبد الناصر مبدأ أيزنهاور ورحبت إسرائيل به حيث اعتبره عبد الناصر امتداداً لعدوان السويس، كما رفض عبد الناصر فكرة وجود فراغ فى الشرق الأوسط لأن المنطقة يملأها العرب الذين بإمكانهم الدفاع عنها وعن استقلالهم فيما لو حصلوا على السلاح والمال؛ وأصدرت سوريا أيضا بيانا أيدت فيه رفضها لنظرية الدفاع.(٢٣)

وقد رأى عبد الناصر أن الوحدة مع سوريا ستجعل إسرائيل كالبندقة داخل كسارة الجوز – بمعنى انشغاله – أى عبد الناصر بمشكلات الصراع العربى الإسرائيلى وخاصة حين بدأت إسرائيل فى تنفيذ المرحلة الثانية من مشاريع تحويل نهر الأردن ونقل مياهه إلى صحراء النقب ودعوة ناصر إلى مؤتمر قمة عربى فى القاهرة فى يناير ١٩٦٤ – واستمرت قضية نهر الأردن حتى بداية عدوان ١٩٦٧ وجاءت عناصر الحرس الوطنى الأردنى من أبناء الفلاحين فى الضفتين مما شكل عاملا جديدا فى التركيب البنيوى داخل الجيش الأردنى غير أن التمويل المالى العربى للأردن لم يكن كافيا، وتلى ذلك مزيد من المساعدات العربية بحملات تبرع وبالفعل تم جمع أكثر من نصف مليون دينار أردنى.

ولعل من أهم الدروس المستفادة من عدوان ١٩٥٦ ما يتعلق بمحاولات الوحدة بين الدول العربية وردود فعلها على الرأى العام العربى – ففى

سوريا كان حزب البعث يخشى من ازدياد النفوذ الشيوعى وتراءى لقيادته بالتالى – أن يتجه صوب مصر التى تتسم بمناهضتها للاستعمار الغربى خاصة وأن عبد الناصر كان بوسعه تعبئة كافة الجماهير العربية. وتذكر المصادر أن عبد الناصر كان يخشى من أن يرتبط بشدة بالسياسة السورية الهوجاء وبالتناقض المعقد بين مختلف مجموعات الضغوط العربية وأن مصر تخلق أمام عبد الناصر ما فيه الكفاية من المشكلات الصعبة، وقد فرض عبد الناصر شروطه – لذلك – والتى تمثلت فى أنه لن يكون للجيش السورى أى نشاط سياسى وحل جميع الأحزاب السورية وهو ما اعتبره حزب البعث بمثابة انتحار له.

كان رد فعل الوحدة المصرية السورية شعور كل من العراق والأردن أنه من الخطر عليهما البقاء بمعزل عن قيام هذه الوحدة بين دولتين عربيتين، فجرت محادثات سريعة بين الملكين أبناء العم فى الأردن والعراق وتم إنشاء الاتحاد العربى للمملكتين.

رابعاً: وفى إسرائيل أثارت[٢٤] محاولات الوحدة القلق الشديد من قطاعات الرأي العام الإسرائيلى حيث وجدت إسرائيل نفسها أمام كتلتين عربيتين متنافستين وأمام دول عربية ذات سياسات متنافرة، وقد أثبتت المخاوف الإسرائيلية عدم مصداقيتها فيما بعد وأن هذه الوحدة هى أوهام لا أساس لها فى الواقع.

ومع ذلك فلعل من أهم مظاهر الفشل فى السياسات العربية فى مجملها على صعيد الصراع العربى الإسرائيلى هو ما استأثرت به القيادات الوحدوية والناصرية من اهتمام فئات الرأى العام الفلسطينى وصعود تيار المد الوطنى فى المنطقة العربية بقيادة عبد الناصر، غير أن أحداث انفصال هذه الوحدة جعلت عبد الناصر يشعر باضطراب عميق وأجرى مراجعة أليمة لسياساته

فى كافة المجالات عربيا وداخليا وخاصة تجاه رأس المال الوطنى المصرى الذى لم يبد إلا استعداداً قليلاً للاستثمار، وتبع ذلك سلسلة قرارات التأميم لرءوس الأموال المصرية المستثمرة للشركات الإنجليزية والفرنسية واليهودية بعد العدوان الثلاثى داخلياً وعربياً عبر عبد الناصر عن مراجعته لسياساته فى سلسلة من الخطب فى أواخر عام ١٩٦١.

وتأسيساً على ذلك يمكن القول بقدر معقول من الثقة بفشل المحاولات الاستعمارية فى قلب الأوضاع بالعالم العربى، وهو ما جعل شيمون بيريز يبرر الصراع العربى الإسرائيلى بأنه ليس صراعاً محلياً أو إقليمياً وإنما يرتبط بالصراع بين الكتلتين الغربية والشرقية. وأضاف أن ما يحدث فى الشرق الأوسط يهم الغرب كله وأن تقوية إسرائيل بالتالى تعد من مصالح الغرب الحيوية. وقد أشار الكتاب السنوى لحكومة إسرائيل ١٩٦١/٦٠ إلى الدعم الأمريكى لإسرائيل فى عبارة جاء فيها "تؤكد الولايات المتحدة من جديد موقفها من إسرائيل وتنوه بأن وجود إسرائيل وازدهارها جزء لا يتجزأ من السياسة الأمريكية، وبالتالى فقد أخذ الصراع العربى الإسرائيلى تصعيداً جديداً خلال السنوات الواقعة بين العدوان الثلاثى وكارثة عام ١٩٦٧ حيث احتلت إسرائيل فلسطين بأكملها وثلث مساحة سوريا وخمس مساحة مصر وفرضت إرادتها على حاضر ومستقبل الصراع العربى الإسرائيلى.[٢٥]

والخلاصة أن عدوان ١٩٥٦ انتهى إلى النتائج الآتية:-

أولاً: حصل الإسرائيليون على ميزة كبيرة وهى نزع سلاح تيران وشرم الشيخ ومراقبة هذه المواقع بمعرفة قوات الطوارئ الدولية مما حقق لهم الملاحة فى خليج العقبة وإزالة الحصار الذى كان مفروضا على ميناء إيلات.

ثانياً: لم ينجح الإسرائيليون فى تصوير عبد الناصر كطاغية متعطش

إلى السلطة معتبرين إياه بأنه يشكل الخطر الأعظم على إسرائيل ومحاولة الإقلال قدر المستطاع من تأثير زعامته الكاريزمية ببريقها الذى يستأثر باهتمام الرأى العام العربى.

ثالثاً: كانت هناك إمكانية فى أن ينجح عبد الناصر فى إقامة اتحاد عربى له القوة الكافية للقضاء على دولة إسرائيل، والحصول على تنفيذ لقرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ الذى يدعو إلى تخيير الفلسطينيين بين العودة إلى أوطانهم أو صرف تعويضات لهم.

رابعاً: خروج مصر اقتصاديا بأنها اكتسبت تأميم قناة السويس مما أضفى عليها نفوذاً اقتصادياً.

خامساً: تحملت مصر قوات الطوارئ الدولية كنتيجة مباشرة لعدوان ١٩٥٦ على طول الحدود المصرية فقط مع إسرائيل، وهو ما يعتبر من أهم نتائج "حرب السويس" بالنسبة للصراع العربى الإسرائيلى.

سادساً: بالنسبة لقضية فلسطين، يمكن القول، أن غياب استراتيجية عربية واحدة فضلاً عن عدم التنسيق وتعدد السياسات العربية جعل مصر تخرج خاسرة من هذه الناحية، ومن الخطأ تصوير النتيجة بأنها نصر شامل.

سابعاً: تركت الهزيمة العسكرية لدى عبد الناصر تأثيراً شديداً إذ خرج منها مقدراً للأمور بتبصر وتروى أكثر من أى وقت مضى، وأصبح يفكر فى الأمور كثيراً وعميقاً قبل أن يقدم على اتخاذ القرار. ولو أن تدمير إسرائيل فى نظره كان الهدف الأسمى، ولكنه لم يكن الهدف العاجل.

الهوامش

(١) وهو ما يذكره الدكتور محمد حسين هيكل – وكان يشغل رئيس مجلس الشيوخ المصرى وزعيم حزب الأحرار المشارك فى الحكم آنذاك – فى مذكراته فى السياسة المصرية الجزء الثانى، ص ص ٣٢٥-٣٣١.

(٢) الأهرام – القاهرة – ١٢ مايو ١٩٤٨.

(3) Marlo, John, Anglo-Egyptian Relations 1800 – 1850 London, 1954, PP 330-332.

(٤) الدكتور/ محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، مرجع سابق.

(٥) أحمد حسين: واحترقت القاهرة – القاهرة بدون تاريخ إصدار، ص ص ٣١٣-٣١٥.

(٦) طارق البشرى – الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥-١٩٥٢، الهيئة العامة للكتاب – القاهرة ١٩٧٢، ص ص ٢٧٢-٢٧٤.

(7) Lacouture, Egypt in Transition, P.103.

(٨) محمد زكى عبد القادر – محنة الدستور، القاهرة، بدون تاريخ إصدار، ص ٤٧.

(9) Dranath, P 42.

(10) Safran, P 37.

(١١) يقصد Safran بلفظ (عملية) هنا – أى تابعة لمصر والسعودية.

(12) Safran, P 43.

وذلك نقلاً عن:

Wolfyang Bretholz, Aufstemd der Araber, Munich 1960, PP 215-216.

والنص كما جاء هو:

> (We have a secret weapon which we can use. Better than guns and this is time. As long as we do not make peace with the Zionists, the war is not over, and as long as the war is not over there is neither victor nor vanquished as soon as we recognize the existence of the State of Israel, we advise by this act that we are vanquished).

(١٣) للإطلاع على انعكاس نكبة ١٩٤٨ على الرأى العام العربى يرجع إلى:

• الدكتور/ جلال يحيى: العالم العربى الحديث منذ الحرب العالمية الثانية – مرجع

سابق ٤٧٥-٤٧٦.

* دكتور/ إبراهيم أبو اللغد – تهويد فلسطين، فبراير ١٩٧٢، ص ٣٥٧، حيث تضمنت بحثاً بعنوان سياسة الدول العربية تجاه إسرائيل بقلم مايكل س. هدسون.

(14) Mario, John, PP 331-332.

(١٥) تفصيل ذلك فى:

* محمد زكى عبد القادر – محنة الدستور، مرجع سابق ص ١٤٦، طارق البشرى – مرجع سابق ص ٢٧٢-٢٧٤. وراجع أيضاً:

* Little, Tom, Egypt, P 117.

* Lacouture, PP 103-104.

(16) Safran Nadav: From War to War, P. 72.

(17) Rodlnson, Maxime: Israel et le Refus Arabe, P 55-58.

(18) Safran Nadav: From War to War, P. 74.

(19) Vatcketds, F.J., Conflict in the Middle East, (London: George Allen and U win, Ltd., 1971, P. 19.

(20) Ibid, P. 20.

(21) Koury, Enver, M., The Patterner of mass movements in Arab Revolutionary Progressive States, The Hogue: Mouton and Co., 1976, P. 15.

(٢٢) الملك حسين: قصة حياتى، المنشورة فى جريدة الديلى ميل اللندنية، الترجمة العربية، عمان، المديرية العامة للمطبوعات، بدون تاريخ إصدار، ص ٦٥-٦٧.

(٢٣) الأهرام فى ١٩٥٨/٩/٢٩.

(٢٤) راجعْ فى تفصيل ذلك:

Ilahu ben Elissar et zeev Schiff: La guere Israelo Arabe 5-10 Juin 1967, PP. 41-42.

(٢٥) راجع أسعد رزوق: إسرائيل الكبرى، سلسلة كتب فلسطينية، إصدار منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث ببيروت، ١٩٦٨.